

الدليل الشامل للنائب

حسب قانون ٤٤/٢٠١٧



الفهرس

٤	أولاً: النظام الديمقراطي وعلاقته بالإنتخابات
٤	ثانياً: تداعيات استخدام نظام من النظم الانتخابية وموجباته
٤	ثالثاً: مصطلحات إنتخابية
٤	الناخب
٥	المرشح
٥	النظام النسبي (القائمة النسبية)
٥	الدائرة الانتخابية
٥	الحاصل الانتخابي
٦	العتبة الانتخابية / عتبة الحسم:
٧	الصوت التفضيلي
٨	ورقة البيضاء
٨	القائمة المفتوحة
٨	اللائحة غير المكتملة
٨	ورقة الإقتراع أو ورقة التصويت
١١	الصمت الانتخابي
١١	مركز الإقتراع
١١	هيئة قلم الاقتراع
١١	المعزز الانتخابي أو مقصورة الإقتراع
١٢	لوائح الشطب
١٢	رابعاً: طريقة إقتراع الناخب
١٤	خامساً: نظرة نحو المستقبل
١٧	ملحق: خريطة تقسيمات الدوائر الانتخابية

المقدمة

بأتي هذا الدليل الخاص بالناخب خلاصة لمشروع "تعزيز ثقافة الديمocrاطية" الذي تم تفويذه خلال العام ٢٠١٧ بالشراكة ما بين جمعية ديمocratie متقدمة من أجل السلام المستدام ومؤسسة كونراد آدينauer في مختلف المناطق اللبنانية. وقد هدف المشروع إلى توعية اللبنانيين عموماً والناخبيين من "الشباب والشابات" خصوصاً على أهمية العملية الإنتخابية وأثرها على النظام الديمocrطي، وما يرافق هذه العملية من وجوب التمثيل الصحيح للناخبيين وتدالو للسلطة، وما تتطلبه هذه العملية من معرفة بالنظام الإنتخابية بصورة عامة وأشكالها والمصطلحات الأساسية التي تستند لها القوانين الإنتخابية؛ أضف إلى ذلك أثر كل نظام وما يرافقه من ضوابط أو بنود تساعد المشرعين في بلورة قانون إنتخابي، يخدم التطلعات السياسية لكل دولة.

لقد تمّ اعتماد منهجية واضحة متسللة تعتمد على طرح أفكار ومصطلحات وعرض لوائح تفسيرية، كما تتضمن بعض الأمثلة والقواعد الحاسيبة، بما يساعد القارئ عامه والناخب خاصة على فهم البنود الأساسية المتعلقة بالقانون الإنتخابي ٢٠١٧/٤٤ الذي ستجرى الإنتخابات التشريعية على أساسه يوم الأحد الموافق في الخامس عشر من شهر أيار ٢٠٢٢.

يتضمن دليل الناخب هذا خمسة بنود. يختصر في البند الأول علاقة النظام الديمocrطي بالإنتخابات، وفي البند الثاني يوضّح تداعيات استخدام إحدى النظم الإنتخابية. أما البند الثالث، فيقارب بشكل تسلسلي علمي أهم المصطلحات الإنتخابية المعتمدة في القوانين الإنتخابية، فيقدم تعريفاً لكل منها ومن ثم يشرحها، كما نصّ عليها القانون ٢٠١٧/٤٤. يتبعه البند الرابع الذي يساعد الناخب في فهم دوره الأساسي وكيفية إقتراعه يوم الإنتخابات. ويختتم الدليل ببند خامس نقّيم من خلاله القانون الإنتخابي ونطرح فيه كيفية تدارك سلبيات هذا القانون متنبّين للبنانيين عموماً والناخبيين خصوصاً التوفيق في إيصال أصواتهم إلى مقاعد في المجلس النيابي المرتقب. يتبعه جدول رقم - ١- ملحق بقانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب كما ورد في نص القانون، حيث يبرز الدوائر الإنتخابية والتوزيع الطائفي والمذهبي للمقاعد، إضافةً إلى خريطة توضح تقسيمات الدوائر الجغرافية.

دِيمُقْرَاطِيَّةٌ مُتَقدِّمةٌ مِنْ أَجْلِ السَّلَامِ الْمُسْتَدَامِ (AD4Peace)

دِيمُقْرَاطِيَّةٌ مُتَقدِّمةٌ مِنْ أَجْلِ السَّلَامِ الْمُسْتَدَامِ هِي مُنظَّمةٌ غَيْرُ حُكُومِيَّةٌ تُؤسَّسُ فِي الْوَاحِدَةِ الْعَشْرِيَّةِ مِنْ شَهْرِ أَبْرَيلِ ٢٠١٥ م.

الغَايَا:

١. تَعْمَلُ الْجَمِيعَةُ عَلَى نَسْرَةِ وَتَعْزِيزِ ثَقَافَةِ الْحَوَارِ وَالْدِيمُقْرَاطِيَّةِ، وَتَسْعَى إِلَيْهِ مِنْ نَسْبَةِ الْصَّرَاعَاتِ وَحْلَهَا بِالْوَسَائِلِ السَّلَمِيَّةِ، لِلْوُصُولِ إِلَى مَجَمِعٍ أَكْثَرَ اِنْفَاتَاهُ، يَتَمْتَعُ بِاسْتَقْرَارٍ وَسَلَامٍ مُسْتَدَامٍ.
٢. تَحْقِيقًا لِهَذِهِ الْغَايَا، تَقْوِيمُ الْجَمِيعَةُ بِأَنْشَطَةٍ عَدَدٌ وَفَقْدًا لِلْقَوَانِينِ وَالْأَنْظَمَةِ، بِمَا فِي ذَلِكَ، عَلَى سَبِيلِ الْمَثَلِ لَا الْحَصْرِ، النَّدَوَاتِ وَوَرَشِ الْعَمَلِ، الْكِتَابَاتِ وَالدِّرَاسَاتِ، الْحَمَلَاتِ الإِلَاعِمِيَّةِ، وَإِجْرَاءِ مُخْلِفِ الْأَنْشَطَةِ (الْتَّقَافِيَّةِ، الإِجْتِمَاعِيَّةِ، التَّرَبُوِيَّةِ، الرِّياضَةِ، الْخَ...).

الأَهْدَافُ:

١. نَسْرَةِ وَتَعْزِيزِ ثَقَافَةِ الْحَوَارِ، مِنْ خَلَالِ تَمْكِينِ الْأَفْرَادِ مِنِ الْمَهْجِيَّةِ الْحَدِيثَةِ لِلْحَوَارِ وَاحْتِرَامِ حُقُوقِ وَآرَاءِ الْآخِرِينِ بِمَا يَمْنَعُ نَسْبَةِ الْصَّرَاعَاتِ وَتَسوِيَّتِهَا فِي حَالِ حَصْولِهَا بِالْوَسَائِلِ السَّلَمِيَّةِ.
٢. نَسْرَةِ الْقَافَةِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ الْمُتَقدِّمةِ وَتَطْوِيرِهَا مِنْ خَلَالِ تَقْدِيمِ الْدِرَاسَاتِ وَالْإِقْتَراَحَاتِ الْقَانُونِيَّةِ وَاعْتِمَادِ بِرَامِجِ تَعْلِيمِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ تُسَمِّحُ لِلْأَفْرَادِ بِالْمَشارِكةِ مِنْ خَلَالِ نَظَمِ إِنتَخَابِيَّةٍ أَكْثَرَ تَمثِيلًا.
٣. تَعْزِيزِ دورِ الْمَرْأَةِ فِي صَنْعِ الْقَرَارِ وَحْلِ النَّزَاعَاتِ وَبَنَاءِ السَّلَامِ.
٤. وَضْعِ بِرَامِجِ تَوْعِيَةٍ لِلْأَبَاءِ وَالْأَمْهَاتِ وَالْأَطْفَالِ لِحَلِ النَّزَاعَاتِ الْأَسْرِيَّةِ سَلَمِيًّا.

مؤسسة كونراد آديناور

مؤسسة كونراد آديناور هي مؤسسة سياسية ألمانية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحزب المسيحي الديمقراطي في ألمانيا.

تعمل مؤسسة كونراد آديناور من أجل أن يتمتع الأفراد بحق تقرير المصير بحرية وكرامة. ومن خلال دعم المؤسسة لهذه القيم، فإنها تساهم في مساعدة ألمانيا على الوفاء بمسؤولياتها المتزايدة في جميع أنحاء العالم.

ومع وجود أكثر من ٨٠ مكتباً في العالم ومشاريع في أكثر من ١٢٠ بلداً، فإن مؤسسة كونراد آديناور تساهم بشكل فريد في تعزيز الديمقراطية والحوار والحد من الصراعات وتعزيز المجتمع المدني واقتصاد السوق الاجتماعي.

وتتمثل مهمة البرنامج اللبناني في:

- التزويد بالمعلومات عن القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية ذات الصلة وتقديم منصات التبادل والنقاش البناء.
- المساهمة في التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية في لبنان.
- تعزيز المعرفة حول أداء المؤسسات والشؤون السياسية.
- دعم قوى الاعتدال والتقدم السياسية.
- تعزيز الجمهورية اللبنانية كدولة ديمقراطية وتحدide من خلال دعم مؤسساتها.
- تعزيز العلاقات الثنائية بين ألمانيا ولبنان.

ولتحقيق ذلك، تعمل مؤسسة كونراد آديناور جنباً إلى جنب مع العديد من الشركاء المحليين مثل المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومؤسسات الفكر والرأي، وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ومؤسسات القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات العلمية.

إنّ مضمون هذا الدليل لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة كونراد آديناور. وعليه، فإنّ مسؤولية المعلومات والأراء الواردة فيها تقع على عاتق الكاتب وحده.

أولاً: النظام الديمقراطي وعلاقته بالانتخابات

تعتبر الانتخابات من أهم ركائز النظام الديمقراطي، حيث من خلالها يتحقق شرط حكم الشعب، عبر انتخاب ممثلي عنده، بإستخدام نظام إنتخابي يسمح بتمثيل صحيح وتوزيع عادل للمقاعد، يترجم أصوات الناخبين إلى مقاعد في المجلس النيابي.

ثانياً: تداعيات استخدام نظام من النظم الانتخابية وموجباته

يمكن الوصول إلى الإنتخاب والتمثل من خلال مجموعة من النظم الانتخابية، تختلف في تداعياتها ونتائجها باختلاف ثقافات الشعوب وخصائصهم وحاجاتهم، ففي حين يتطلب النظام الأكثري دوائر صغرى أو دائرة فردية (مقعد واحد) للتمثيل الصحيح، يتطلب النظام النسبي دوائر كبرى أو دائرة واحدة (كل مقاعد البرلمان). كما أن الطبيعة السياسية لكل بلد تتطلب نوع من النظم الانتخابية. فالاحزاب الكبرى واسعة الانتشار يناسبها النظام النسبي بدوائر كبرى، في حين أن الأحزاب الصغرى أو محدودي الانتشار أو المرشحين المستقلين فيناسبهم النظام الأكثري بدوائر فردية. كما أن نوع اللائحة لها تأثير أيضاً، فإذا كانت مكتملة المقاعد تخدم الأحزاب الكبرى أو التحالفات السياسية أما إذا كانت غير مكتملة، فتخدم الأحزاب الصغرى أو الأحزاب المناطقية، وتكثر فيها عدد اللوائح المتنافسة، ما يؤدي إلى تشتت الأصوات. كذلك لشكل اللائحة أثر كبير على الحياة السياسية، وكانت مفتوحة حيث التصويت لأشخاص (الناخب حق ترتيب اللائحة من خلال الصوت التفضيلي والتصويت لأفراد داخل اللائحة)، أو مغلقة (التصويت للأحزاب أو لبرامج إنتخابية). فكلما اتجهنا نحو اللوائح المفتوحة، زادت إمكانية تشكيل التحالفات السياسية، وقلّت إمكانية وجود برامج إنتخابية واضحة وحقيقة. في حين أن اللوائح المغلقة في دوائر كبيرة تمنع الأحزاب الصغيرة أو المرشحين المستقلين من إمكانية منافسة الأحزاب الكبرى.

ثالثاً: مصطلحات إنتخابية

الناخب:

كل مواطن (لبناني/لبنانية) توفر فيه الشروط القانونية والأهلية، وأكمل السن المحددة في الدستور، أي أتم الواحد والعشرين من العمر قبل ٣١ آذار من السنة التي ستجرى فيها الإنتخابات، ولم يتجاوز المئة عام في التاريخ نفسه، سواء أكان مقيماً أم غير مقيم على الأراضي اللبنانية، باستثناء العسكريين غير المتقاعدين من مختلف الرتب، سواء أكانوا من الجيش أم من قوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة والضابطة الجمركية ومن

هم في حكمهم.



المرشح:

كل مواطن أتم الخامسة والعشرين من العمر قبل ٣١ آذار من السنة التي ستجرى فيها الانتخابات، ومقيداً في قائمة الناخبين، متمنعاً بحقوقه المدنية والسياسية.

النظام النسبي (القائمة النسبية):

يستخدم هذا النظام دوائر إنتخابية متعددة التمثيل، ويكون أكثر فاعلية وتمثيلاً صحيحاً في الدوائر الكبرى أو الدائرة الواحدة. حيث يقدم كل حزب أو قوة سياسية لائحة من المرشحين، يقرع الناخبون لصالح إدراها. تفوز بنسبة من المقاعد تتلاءم مع نسبتها من الأصوات، وقد إشترط القانون ٢٠١٧/٤٤ حصول كل لائحة متنافسة على العتبة الإنتخابية، وهو ما يوازي الحاصل الإنتخابي في القانون المذكور.

الدائرة الإنتخابية:

هي منطقة جغرافية أو سكانية تمثل بمقاعد في البرلمان، يمكن أن تكون المناطق الإدارية مثل القضاء أو المحافظة هي ذاتها دوائر إنتخابية. في القانون ٢٠١٧/٤٤ قسم لبنان إلى ١٥ دائرة، منها ما هو قضاء مثل: زحلة، المتن، بعدا، ومنها ما هو أكثر من قضاء مثل دائرة الشوف-عالیه ودائرة زغرتا-بشرى-الكوره-البترون، ومنها ما هو محافظة مثل دائرة بعلبك-الهرمل (مرفق ربطاً جدول رقم ١- ملحق بقانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب، وخريطة تقسيمات الدوائر جغرافياً).

الحاصل الإنتخابي:

قاعدة حسابية تستخدم في نظام التمثيل النسبي لاحتساب عدد الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد في البرلمان. وجرى تحديده في القانون ٢٠١٧/٤٤ على مستوى الدائرة الإنتخابية الكبرى، بقسمة عدد الأصوات الصحيحة المدللي بها والمحتسبة على عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة، حيث يجري إستبعاد اللوائح التي لم تستحصل على الحاصل الإنتخابي، من عملية توزيع المقاعد. ويصار إلى إعادة إحتساب الحاصل الإنتخابي من جديد، بعد حسم أصوات اللوائح التي تم إستبعادها، بهدف معرفة الحاصل الإنتخابي الجديد الذي سوف يحدد عدد المقاعد التي فازت بها كل لائحة متاحة. تمنح المقاعد المتبقية للوائح المؤهلة التي نالت الكسر الأكبر من الأصوات المتبقية من القسمة الأولى

بالتراتبية على أن تكرر هذه العملية بالطريقة عينها حتى توزيع المقاعد المتبقية كافة.

على سبيل المثال: يوجد ثلث لوائح متنافسة، أ، ب و ج تتنافس على ١٠ مقاعد

اللائحة "أ" حصلت على ٥٠,٠٠٠ صوت، وحصلت اللائحة "ب" على ٤٠,٠٠٠ صوت، أما اللائحة "ج" فحصلت على ٩,٠٠٠ صوت، في حين أن آخر ١,٠٠٠ صوت كانت اوراقاً بيضاء.

$$\text{الحاصل الانتخابي: عدد أصوات (أ+ج+الأصوات البيضاء)} = \frac{100,000}{10} = \text{العتبة الانتخابية}$$

فتكون كل من اللائحة "أ" و "ب" قد تأهلتا، في حين أن اللائحة "ج" لم تتأهل بسبب عدم حصولها على الأقل على عشرة آلاف صوت، وبذلك يعاد إحتساب الحاصل الانتخابي.

$$\text{الحاصل الانتخابي لتوزيع المقاعد} = \frac{\text{عدد أصوات (أ+ج+الأصوات البيضاء)}}{\text{عدد المقاعد}} = \frac{91,000}{10}$$

فتكون اللائحة "أ" قد حصلت على: $9,100 / 50,000 = 0,182$ (٥ مقاعد + ١ بالكسر الأكبر ٩).

أما اللائحة "ب" فتحصل على: $9,100 / 40,000 = 0,228$ (٤ مقاعد)، وبذلك تحصل اللائحة "أ" على ٦ مقاعد واللائحة "ب" على ٤ مقاعد.

إن الناحية السلبية في هذا القانون تكمن في أن اللائحة "ج" تمثل ٩,٠٠٠ ناخب ولم تتمثل بمقعد واحد، في حين أن اللائحة "أ" حصلت على مقعد إضافي فقط بـ ٤,٥٠٠ صوت من خلال الكسر (٠,٤٩).

العتبة الانتخابية / عتبة الحسم:

هي الحد الأدنى من عدد الأصوات الصحيحة أو عدد المقاعد الذي يحتاجه حزب أو قائمة أو مرشح لضمان تمثيله في المجلس المنتخب. وقد حددت في القانون الانتخابي ٤٤/٢٠١٧ بما يساوي الحاصل الانتخابي في كل دائرة على حدة، أي ما يوازي مقعداً على الأقل. هذا ما سيؤدي إلى اختلاف في قيمة عتبة الحسم بين دائرة وأخرى، وبالتالي إلى عدم مساواة بين اللوائح بإختلاف الدوائر الانتخابية.

الصوت التفضيلي:



يستخدم في الإقتراع على القوائم. يسمح للناخبين بترتيب المرشحين حسب تفضيلهم، أو اختيار مرشح واحد من الدائرة الانتخابية الصغرى (كما حدث في القانون ٤٤/٢٠١٧) من ضمن اللائحة التي يكون قد إختارها، بهدف زيادة حظوظ المرشح في حجز مقعد من المقاعد التي قد تحصل عليها اللائحة التي تم التصويت لها. بحيث يفوز من يحصل على أعلى نسبة من الأصوات التفضيلية (في كل مذهب حسب عدد المقاعد المخصص لهذا المذهب في الدائرة الصغرى)، بعد أن يتم ترتيب

أسماء مرشحي الدائرة في قائمة واحدة من الأعلى إلى الأدنى وفقاً لما ناله كل مرشح من النسبة المئوية للأصوات التفضيلية في دائنته الصغرى أو في دائنته التي لا تتألف من دوائر صغرى. مرفق ربطاً خريطة تقسيمات الدوائر الانتخابية بألوان مختلفة، يتضمن بعضها أقضية أو مناطق جغرافية تعبر عن الدائرة الصغرى. كذلك يوجد جدول رقم - ١ - ملحق بقانون إنتخاب أعضاء مجلس النواب يتضمن في العمود الثاني الدوائر الصغرى. مثلاً: دائرة الشوف-عاليه، فإن الدائرة الصغرى هي قضاء الشوف منفرداً أو قضاء عاليه.

تحسب النسبة المئوية من الأصوات التفضيلية لكل مرشح على أساس قسمة أصواته التفضيلية على مجموع الأصوات التفضيلية التي حازت عليها اللوائح المؤهلة في الدائرة الصغرى أو في الدائرة التي لا تتألف من دوائر صغرى. مثل: دائرة بعبدا.

تجري عملية توزيع المقاعد على المرشحين الفائزين بدءاً من رأس القائمة الواحدة التي تضم جميع المرشحين في اللوائح المؤهلة، فيعطي المقعد الأول للمرشح الذي حصل على أعلى نسبة مئوية من الأصوات التفضيلية ويعين المقعد الثاني للمرشح صاحب المرتبة الثانية في القائمة وذلك لأي لائحة انتهى، وهكذا بالنسبة للمقعد الثالث حتى توزيع كامل مقاعد الدائرة للمرشحين المنتسبين لباقي اللوائح المؤهلة.

يراعى في توزيع المقاعد على اللوائح الشرطان الآتيان:

- أن يكون المقعد شاغراً وفقاً للتوزيع الطائفي للمقاعد و/أو في الدائرة الصغرى.
- إذ بعد إكمال حصة مذهب و/أو الدائرة الصغرى ضمن الدائرة الانتخابية يخرج حكماً من المنافسة باقي مرشحي هذا المذهب و/أو الدائرة الصغرى بعد أن يكون إستوفى حصته من المقاعد. أي في حال وجود مقعد واحد لإحدى المذاهب، وقد حصل مرشحان أو أكثر من هذا المذهب على أعلى نسبة من الأصوات التفضيلية في الدائرة، لا يفوز سوى واحد فقط.

- أن لا تكون اللائحة قد استوفت نصيبيها المحدد من المقاعد، فإذا بلغت عملية التوزيع مرشحاً ينتمي إلى لائحة إستوفت حصتها من المقاعد يتم تجاوز هذا المرشح إلى المرشح الذي يليه.



الورقة البيضاء:

هي القائمة الإنتخابية الرسمية والتي لم يتم وضع أي إشارة عليها، أي أن الناخب عندما يدخل خلف المعزل (الزامي) لا يضع أي إشارة على قسيمة الإقتراع (وإلا اعتبرت ملغاة)، بل يكتفي بطيئها ويخرج ويضعها في الصندوق. وقد نص القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلي: "تعتبر الأوراق التي لم تتضمن أي إقتراع للائحة وللأصوات التفضيلية أوراقاً بيضاء تُحسب من ضمن عدد أصوات المترشحين المحتسبين".

القائمة المفتوحة:

تسمح للناخب اختيار مرشحه المفضلي ضمن اللائحة التي صوت لها، وإعادة ترتيب المرشحين داخل اللائحة، وفي القانون ٢٠١٧/٤٤ أعتمدت اللائحة المفتوحة وأعطى للناخب الحق بصوت تفضيلي واحد فقط، بما يسمح بفوز المرشحين الحاصلين على أعلى نسبة من الأصوات التفضيلية بما يوازي عدد المقاعد التي فازت بها اللائحة.

اللائحة غير المكتملة:

هي اللائحة التي يمكن تشكيلها بعدد من المرشحين أقل من عدد مقاعد الدائرة الإنتخابية، وقد نصّ القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلي: "يتوجب على المرشحين أن ينظموا في لوائح على أن تضم كل لائحة كحد أدنى ٤٠٪ (أربعون في المائة) من عدد المقاعد في الدائرة الإنتخابية بما لا يقل عن ٣ مقاعد وعلى أن تتضمن معدداً واحداً على الأقل من كل دائرة صغرى في الدوائر المؤلفة من أكثر من دائرة صغيرة".

ورقة الإقتراع أو ورقة التصويت:

ورقة يستخدمها الناخب لتحديد خياراته في الإنتخابات. تتضمن أوراق الإقتراع الرسمية جميع اللوائح المتنافسة في الدائرة الإنتخابية، كما تتضمن الموصفات المحددة في النموذج الذي تعده الوزارة لاسيما لجهة لون اللائحة وإسمها ووجود خانة فارغة مخصصة لكل

واحدة منها، والإسم الثلاثي لكل مرشح ومذهبه والدائرة الصغرى أو الدائرة التي لا تتألف من دوائر صغرى التي يترشح عنها. توضع إلى جانب إسم كل مرشح صورة شمسية له وإلى جانبها مربع فارغ يخصص لممارسة الناخب حقه في الإدلاء، من ضمن اللائحة، بصوته التفضيلي، وفقاً لأحكام هذا القانون.

ملاحظة: يقرع الناخب بهذه الأوراق حسراً من دون سواها ولا يجوز له إستعمال أية أوراق أخرى لأجل ممارسة حق الإقتراع . من إيجابيات استخدامها، أنها تحمي سرية الإقتراع وتخفف الضغط على الناخبين من قبل المرشحين أو الأحزاب.

إنّ الصورة أدناه هي تصوّر أولي لشكل ورقة الإقتراع، وقد استخدمنا الدائرة الأكبر بين الدوائر الانتخابية، وهي دائرة الشوف-عالية التي تتضمن ١٣ مقعداً. ويتبين في الصورة أنها ورقة إقتراع ناخبي الشوف الذين يمتلكون حق التصويت بصوت تفضيلي لمرشح واحد فقط من المرشحين الثمانية المخصصين لمنطقة الشوف، وبذلك يظهر في الصورة خانة أو دائرة لكل لائحة يتم التصويت لصالح إحدى اللوائح الموجودة. ودائرة جانب إسم كل مرشح عن الشوف، بحيث يتم وضع إشارة الصوت التفضيلي فيها ولصالح أحد المرشحين عن المقاعد المخصصة للشوف من ضمن اللائحة التي تم اختيارها. كما نعطي مثلاً عن كيفية عدم إكمال اللوائح بما لا يقل عن ٤٠٪ من عدد مقاعد الدائرة. وعن حرية ترتيب أسماء المرشحين وطوانفهم داخلها.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

دائرة جبل لبنان الرابعة: الشوف - عاليه

ورقة قرائع الدائرة الصغرى: الشوف

يحق للناخبة/ الناخب/ المقابيل أسم اللاحقة (أ) أو (ب) في المرجع المقابل للمرشح الذي يمثله على أن يكون من القضاء فيه الذي تصوت فيه (من غير الموقوفين بالرسوم)

لائحة د

ماروني-الشووف



ماروني-الشووف



ماروني-الشووف



سني-الشووف



درزي-الشووف



روم كاثوليك-الشووف



ماروني-عالية



ماروني-عالية



يحق للناخبة/ الناخب/ المقابيل واحد ضمن المرشحين الذي يمثله على أن تكون تصوته لمرشح عادلة (أ) أو (ب) في المرجع المقابل للمرشح الذي يمثله على أن يكون من القضاء فيه الذي تصوته فيه (من غير الموقوفين بالرسوم)

لائحة ج

روم كاثوليك-الشووف



ماروني-الشووف



ماروني-الشووف



درزي-الشووف



روم كاثوليك-الشووف



سني-الشووف



درزي-الشووف



سني-الشووف



درزي-الشووف



لائحة أ

درزي-الشووف



درزي-الشووف



درزي-الشووف



درزي-الشووف



درزي-الشووف



درزي-الشووف



درزي-الشووف



درزي-الشووف



درزي-الشووف



مقاعد الشوف

روم كاثوليك-الشووف



درزي-عالية



درزي-عالية



درزي-عالية

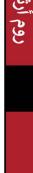


درزي-عالية



مقاعد عالية

روم أثوذكوس-عالية



روم أثوذكوس-عالية



الصمت الانتخابي:

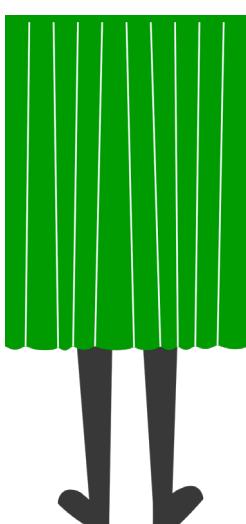
هي الفترة التي تسبق يوم الانتخاب، بحيث تتوقف الحملات الانتخابية ويُحظر على المشاركين في العملية الانتخابية، ولا سيما المرشحين ووسائل الإعلام، الإدلاء بتصرิحات أو القيام بعمل يروج لأحد المرشحين أو لإحدى اللوائح خاصةً ما يُسمى بالدراسات الإحصائية لتجهيز الناخبين، وأي عمل من شأنه التأثير على الناخبين. وقد نصّ القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلى: "إبتداءً من الساعة الصفر لليلوم السابق ليوم الانتخابات (أي بداية يوم السبت) ولغاية إغلاق صناديق الإقتراع، يُحظر على جميع وسائل الإعلام بث أي إعلان أو دعاية أو نداء انتخابي."

مركز الإقتراع:

مكان يجري فيه الإقتراع ويمكن أن يحتوي على أكثر من قلم إقتراع، ويكون عادةً مدرسة أو بلدية أو قاعة كنيسة أو جامع أو أي مكان توفر فيه إمكانية قيام محطة إقتراع وما تستلزم من خصوصية. وقد نصّ القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلى: "تقسم الدائرة الانتخابية بقرار من الوزير إلى عدد من مراكز الإقتراع تتضمن عدداً من الأقلام. يكون لكل قرية يبلغ عدد الناخبين فيها مائة على الأقل وأربعين على الأكثر قلم إقتراع واحد."

هيئة قلم الإقتراع:

هي الطاقم البشري لإدارة العملية الانتخابية في كل قلم إقتراع، وقد نصّ القانون ٢٠١٧/٤٤ على ما يلى: "يعين المحافظ أو القائم مقام كل في نطاقه، لكل قلم إقتراع رئيساً وكاتباً أو أكثر، يكفلون من بين موظفي الدولة". "يساعد رئيس القلم معاونان إثنان يختار أحدهما من الناخبين الحاضرين عند إفتتاح قلم الإقتراع، وبختار الناخبون الآخرون المعاون الثاني من بينهم على أن يعرف المعاونان القراءة والكتابة، يسجل رئيس القلم اسمَي المعاونين في محضر قلم الإقتراع المنصوص عنه في هذا القانون معأخذ توقيعهما. يتوجب على رئيس القلم والكاتب أن يكونا حاضرين طوال مدة العملية الانتخابية. يتمتع رئيس قلم الإقتراع وحده بسلطة المحافظة على النظام داخل القلم، ولا يجوز لأي من عناصر القوى الأمنية التواجد داخل القلم إلا بطلب منه وبصورة مؤقتة وحصرأ لأجل تأمين سلامة العملية الانتخابية".



المotel الانتخابي أو مقصورة الإقتراع:

ساتر يقترع الناخب خلفه بحرية. وهو عبارة عن مقصورة أو مكان محجوب بستار أو أي وسيلة تؤمن سرية الإقتراع. يجب

توفر واحد على الأقل في كل قلم إقتراع. وقد نصّ القانون الانتخابي على إلزامية الإقتراع خلف المعزل: "يكون لقلم الإقتراع معزل واحد أو أكثر. يحظر إجراء أي عملية إنتخابية من دون وجود المعزل تحت طائلة بطلان العملية في القلم المعنى".

لوائح الشطب:

لائحة رسمية تحتوي على أسماء الناخبين الذين لهم حق الانتخاب في منطقة معينة (قلم أو مركز إقتراع أو دائرة إنتخابية). تتضمن بصورة إلزامية، الإسم الثلاثي لكل ناخب وإسم والدته، ورقم سجله كما هو وارد في سجلات الأحوال الشخصية وجنسه وتاريخ ولادته ومذهبها، ورقم بطاقة الهوية، ورقم جواز السفر. وكذلك ثلاثة خانات تخصص الأولى لتوقيع الناخب، والثانية لتوقيع عضو القلم المكلف بالثبت من الإقتراع والثالثة لللاحظات التي يمكن أن ترافق عملية الإقتراع. تكون جميع أوراق لائحة الشطب العائدة لكل قلم مرتبطة بعضها البعض ومرقمة ومؤشرأً عليها بختم الوزارة.

ملاحظة: لا يجوز لأحد أن يقترع إلا إذا كان إسمه مقيداً في لائحة الشطب العائدة للقلم أو إذا كان قد استحصل من لجنة القيد المختصة على قرار بقيد إسمه قبل الخامس والعشرين من شهر آذار بعد مراجعة الوزارة.

رابعاً: طريقة إقتراع الناخب

على الناخب الذي بلغ الواحد والعشرين سنة قبل نهاية آذار ولم يتجاوز المئة عام، أو لا التأكد من ورود إسمه وبشكل صحيح على قوائم الناخبين قبل ١٠ آذار من العام الذي ستجرى فيه الإنتخابات.

على الناخب أن يتوجه يوم الإنتخابات إلى مركز الإقتراع التابع له، مصحوباً ببطاقة هويته أو جواز سفره الصالح (غير منتهي الصلاحية)، بين الساعة السابعة صباحاً والساعة السابعة مساءً. عند دخوله لمركز الإقتراع، عليه معرفة قلم الإقتراع التابع له، بالإطلاع على قوائم الناخبين الملصقة داخل مركز الإقتراع، والتي تحدد أرقام السجلات والطاولة التابع لها الناخب. عند معرفة قلم الإقتراع يتوجه إليه، ويبرز الناخب بطاقة هويته لرجل الأمن الموجود على باب القلم، ثم يتوجه مباشرةً إلى الطاولة التي يوجد عليها صندوق الإقتراع، حيث يقف خلف الصندوق رئيس القلم، فيبرز له بطاقة هويته أو جواز سفره، وتم تلاوة بياناتها على الملا، بحيث يتتأكد الكاتب من ورود إسم الناخب على لوائح الشطب. يتم وضع إشارة جانب إسم الناخب، ثم يوقع رئيس القلم والكاتب على الجانب

الخلفي لورقة الإقتراع الرسمية ومن ثم يختتمها ويعطيها للناخب، الذي بدوره يمكن أن يطلب شرح كيفية التصويت، على أن يكون الشرح من قبل رئيس القلم أو الكاتب شفهياً دون التلميح إلى أحد اللوائح أو المرشحين. ثم يلزمه رئيس القلم التوجّه إلى خلف المعزل، حيث يقترب للائحة من اللوائح الموجودة داخل قائمة الإقتراع، ويقوم باختيار مرشح واحد من اللائحة التي إقترع لها من خلال الصوت التفضيلي جانب إسم المرشح. وعند الانتهاء يطوي قائمة الإقتراع ومن ثم يخرج من المعزل وينتّوجه إلى صندوق الإقتراع وبوضع ورقة الإقتراع المطوية بنفسه في الصندوق بعد أن يأذن له بذلك رئيس القلم، الذي بدوره يتأكّد أنها قائمة واحدة فقط ولا يوجد عليها أي علامات، شرط عدم لمسها. ثم يوقع المقرّع جانب إسمه على لوائح الشطب، ويوضع إبهامه في الحبر أو أي وسيلة أخرى تأكّد اقتراعه ويأخذ الناخب هويته ويغادر القلم دون التحدث مع المندوبيين.



خامساً: نظرة نحو المستقبل

يبقى أنّ لكل عملية إنتخابية أهمية في التأكيد على ديمقراطية الدولة، من خلال حكم الشعب عبر إدلة الناخبين بأصواتهم، بحيث تتأثر أي سلطة سياسية بمدى شرعيتها استناداً لعدد الناخبين المفترعين، وما يرافق العملية الإنتخابية من إجراءات تؤمن التمثيل الصحيح والتوزيع العادل للمقاعد، كما وتؤمن الحرية والسرية في الإقتراع للناخب.

نذكر هنا بأن القانون الانتخابي ٢٠١٧/٤٤ لم يلحظ الكوتا الشبابية، بل وأنه أعطى الأولوية في نصوصه للأكبر سنًا. كما ولم يلحظ كوتا نسائية، بما يهمش شريحة كبرى من الناخبين في ظلّ النظام الذكوري، كما وأعتمد عتبة إنتخابية مرتفعة مع آلية لإحتساب الحاصل الإنتخابي وآلية لتوزيع المقاعد وما يرافقها من شروط، إضافةً إلى وضع سقف مرتفع من الإنفاق المالي مع إستحالة مراقبته (مئة وخمسون مليون لكل مرشح مضافةً لها خمسة آلاف ليرة عن كل ناخب في الدائرة، إضافةً إلى مئة وخمسون مليون عن كل مرشح في اللائحة)، وإمكانية تشكيل أكثر من لائحة في كل دائرة من جهة أحزاب السلطة في ظل وجود لوائح غير مكتملة.

إن كل ذلك يصبُّ في صالح الأحزاب الكبرى وتحالفات الطبقة السياسية للفوز بأكثرية المقاعد في كل دائرة على حساب الأحزاب الصغيرة أو الجديدة واللوائح المستقلة، مما يمنع النّخب الجديدة من الوصول إلى المجلس النيابي، وبالتالي يؤدي إلى عودة الطبقة السياسية ذاتها إلى الحكم، مما يطرح علامات استفهام حول مبدأ تداول السلطة في النظم الديمقراطية.

يبقى الأمل الوحيد في الحد من سلبيات القانون ٢٠١٧/٤٤ عبر توعية أكبر عدد من الناخبين على الرهانات المنبثقة عن العملية الإنتخابية فيما يخص مستقبلهم ومستقبلهم أولادهم وعبر مشاركة أكبر نسبة من الناخبين في عملية الإقتراع في انتخابات ٢٠١٨، كما لو أن القانون يلزم الناخبين على الإقتراع، بحيث يعول على الفئة التي دأبت على مقاطعة الإنتخابات، تأمين وصول نخب جديدة وشابة بمفاهيم سياسية سليمة، تؤمن بالديمقراطية الحقيقية، وتعتمد مبدأ دولة القانون والمؤسسات والفصل الصارم للسلطات الذي بدوره يؤمن بدولة الشفافية والمحاسبة.

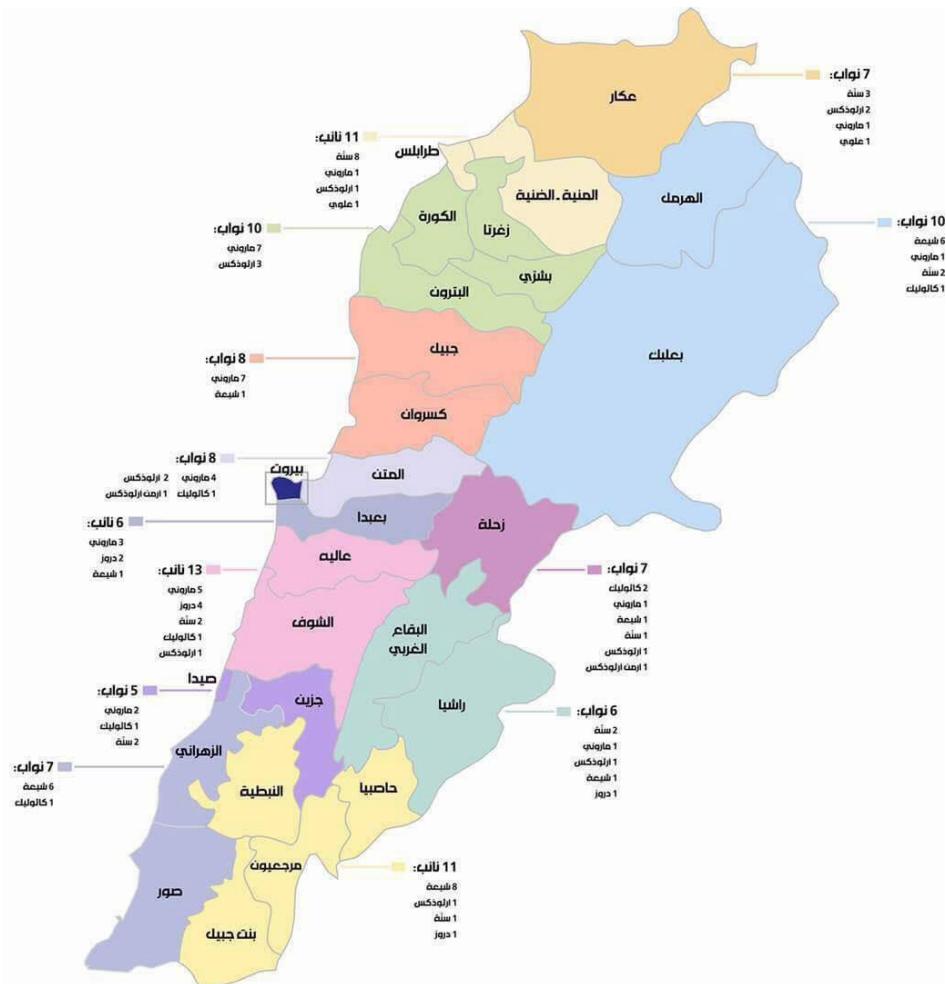
محلق بقانون انتخاب أعضاء مجلس التأسيس

ملحق يتناولون انتخاب أعضاء مجلس النواب									
الدائرة	الدائرة الصغرى	عدد المقاعد	سنوي	شيعي	درزي	علوي	مجموع	المسقطين	أقلية
بيروت الأذري	الشرقية-البلطجيكية- المطرود-العنسي	8							8
2	راس بيروت-دار المربي-مدينات المرصى-وقايى-الباطل المرفأ-المنصورية- البلطجيكية	9	1	2	6	11			1

الإذن		الخطيب		المجموع	
الإذن	الخطيب	الإذن	الخطيب	الإذن	الخطيب
3	صبا	3	جذن	2	2
1	2	2		2	2
1	2	2		2	2
1	4	4		4	4
1	2	2		3	3
1	6	6		7	7
3	3	3		3	3
3	3	3		3	3
1	1	2	1	5	5
1	10	1	8	1	11

محلق يقانون انتخاب أعضاء مجلس التواب

يظهر في هذه الخريطة تقسيمات الدوائر الانتخابية الخمسة عشر حسب القانون ٤٤/٢٠١٧



الإعداد

إعداد الأستاذ عاصم شيا مؤسس ورئيس جمعية "ديمقراطية متقدمة من أجل السلام المستدام" (AD4Peace). دبلوم في العلوم السياسية والإدارية من الجامعة اللبنانية، باحث ومحاضر في النظم الانتخابية منذ العام ٢٠٠٢. قدم اقتراح قانون إنتخابي للجنة الوزير فؤاد بطرس في العام ٢٠٠٥. خبير في إدارة ومراقبة الانتخابات اللبنانية والعربية. مستشاري لدى المنظمات الدولية والمحليّة. مدرب على مهارات عدّة، أبرزها: مهارات القيادة، علم المناصرة والحكم الرشيد. ناشط في هيئات المجتمع المدني منذ العام ١٩٩٥.

جمعية "ديمقراطية متقدمة من أجل السلام المستدام" (AD4Peace)



twitter.com/add4peace



Mobile: +961 3 167 020



facebook.com/ad4peace



ad4peaceorg@gmail.com
assem.chaya@gmail.com

صوفر، مبني عاصم شيا، الطابق الثاني. جبل لبنان، لبنان